

## المحاضرة الرابعة:

### أولاً-أسباب انتشار الفساد

#### 1. الأسباب الاجتماعية:

- انخفاض المستوى التعليمي الذي أدى إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والذي يؤثر في سوء التصرف وعدم المعرفة بالحقوق والمسئوليات.
- التمسك بالأعراف والتقاليد الموروثة السائدة ونشر ثقافة الولاءات الأسرية أو الالتزامات القبلية أو علاقات الدعم والحماية التي تحد من اتجاه الواجبات العامة للموظف أو المسئول التي تعد أرض مرنة للفساد الاجتماعي.
- عدم احترام القانون للموظف مهما كان مركزه يؤدي إلى كثرة التجاوزات والعلاقات المشبوهة وزيادة الممارسات الغير أخلاقية التي تحد من قيم المجتمع والذي ينعكس على ضعف مفهوم الدولة الوظيفية.
- قلة الوازع الديني.
- قلة الوعي ونقص الحرية بين الأفراد في المجتمع.

#### 2. الأسباب الإدارية:

- كثرة القيود والإجراءات الإدارية وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها المعاملات في الجهاز الإداري في الدولة
- غموض بعض المعاملات و الإجراءات الإدارية التي تفرضها بعض تغييرات الإداريين.
- شغل المناصب القيادية للدولة لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية.
- تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري مقابل ضعف دورها في الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الأخطاء.
- تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري، مع انتشار الشخصية القيادية الفردية الاستبدادية.
- تحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجه.

#### 3. الأسباب الاقتصادية:

- تتسبب في تكديس الثروة بين القلة وتولد البؤس لدى الكثرة.

• قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتكريس التعددية الطبقية والمساواة بين المواطنين.

• نشر الفساد الاقتصادي الذي يساهم في اختلال ميزان القوى الاجتماعية.

• ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها.

• احتكار مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بيد قلة من المسؤولين لتحقيق المصلحة الخاصة.

#### 4. الأسباب السياسية:

• الحرة والنزاهة وانعدام ديمقراطية أجهزة الحكم.

• تقييد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعطيل الحريات الفردية والحد من المشاركة الفعالة للرأي العام.

• عدم فصل سلطات الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) يؤدي إلى الحد من تطبيق أحكام القوانين والنظام والتحقيق في محاسبة مرتكبي الفساد (بوذينة بلال، 2017).

• ضعف أو غياب السلطة الإعلامية التي تمارس الرقابة والمسائلة الشعبية على أعمال وتصرفات أفراد الجهاز الإداري العام والخاص، وتطرح المقترحات وتعبئ الرأي العام في إطار حيادي نزيه.

• سياسات تمنع ظهور توازن مراكز القوى، وتعاطي الأحزاب السياسية بالعمولات، وتحويل السياسيين إلى رجال أعمال يهتمون بتحقيق مكاسبهم بدل برامجهم السياسية.